قانون

النزاهة في المسار القضائي



الكاتب
المستشار حيدر بقر
مستشار قانوني

تاريخ النشر
15 يونيو 2025



من اجل قضاء نزيه يكرس العدالة

في اي دولة تسعى لبناء مجتمع سليم وعادل، يعتبر القضاء كركيزة اساسية لضمان الحقوق، وحماية الافراد، وتحقيق العدالة. وعندما يصاب هذا الجهاز بالفساد، تتزعزع ثقة المواطنين بالمؤسسات، وتغيب العدالة، ويعم الشعور بالظلم.

ماهو الفساد القضائي؟

الفساد القضائي يتمثل باستخدام السلطة القضائية لتحقيق مصالح شخصية اوسياسية او مادية،سواء من خلال الرشوة، او استغلال النفوذ، او اصدار احكام منحازة. وهو من اخطر انواع الفساد لانه يمس صميم العدالة، ويهدد مصداقية القانون، ويقوض ثقة الناس بالدولة.

الاطار القانوني: قانون السلطة القضائية في سوريا

ينظم عمل القضاء في سوريا بموجب قانون السلطة القضائية رقم 98 لعام 1961، والذي ينص على:

- استقلال السلطة القضائية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية
- تأسيس مجلس القضاء الاعلى ليشرف على التعيين والنقل والمحاسبة،
- منح القضاة الحصانة القضائية، مع خصوصية للمساءلة التاديبية.

لكن عمليا، تعرض هذا القانون لانتقادات كثيرة بسبب:

- خضوع مجلس القضاء الأعلى لوزير العدل، ما يضعف استقلالية القضاء.
- ضعف البنية المؤسسية الداخلية، وغياب الشفافية في التعيين والترقية.
- غياب التطبيق الفعلي لمبادئ فصل السلطات واستقلال القرار القضائي.

لذلك، أصبح تعديل هذا القانون وتطبيقه بعدالة مطلبًا أساسيًا للإصلاح القضائي الحقيقي في سوريا.

كيف نعزز النزاهة القضائية؟

- إصلاح قانون السلطة القضائية وتعديل تركيبة مجلس القضاء الأعلى ليصبح مستقلًا فعلًا.
- تعزيز الشفافية وآليات الرقابة على أداء القضاة، وعلانية نتائج التحقيقات التأديبية علنًا.
- تمكين المحامين ومنظمات المجتمع المدني من المتابعة والمراقبة.
- تثقيف المجتمع قانونيًا لمعرفة حقوقه والدفاع عنها.
- ملاحقة الفساد بشكل جاد دون تمييز أو حماية لأي جهة.

خاتمة:

لن يكون القضاء نزيهًا بين ليلة وضحاها، بل هو مسار طويل من المجتمع، وبدونه لا تتحقق العدالة ولا يحيا القانون.

لن يكون الإصلاح القضائي في سوريا يبدأ من الساحة الحقيقية للاستقلال، وتفعيل المحاسبة، ووضع مصلحة المواطن فوق أي اعتبار.

لا عدالة بلا نزاهة، ولا وطن بلا قضاء نزيه.

الرابط البديل للمقال

قرأ المقال على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=1125

SCAN TO READ